بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مرصد الأخبار

عدد رقم 4 – الأثنين 2016/11/28

الخبر:

بنك الاستثمار القومي يطرح شهادة استثمار جديدة

طرح بنك الاستثمار القومي، بداية من يوم الأحد 20 نوفمبر 2016، إصدار جديد من شهادات الاستثمار مجموعة (ب) للأفراد الطبيعيين دون الهيئات الاعتبارية بفائدة 20%، لمدة عام، ويصرف العائد الخاص بها شهريًا، ويديرها البنك الأهلي المصري لصالح بنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلي شهادات مجموعة (ب) ذات العائد الربع سنوي لمدة ثلاث سنوات بفائدة 16.25% وتصدر للأفراد الطبيعيين والهيئات الاعتبارية.

المصدر : بنك الاستثمار القومي، قرار وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري ورئيس مجلس إدارة البنك رقم (23) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 2016/11/17.

تعليق على الخبر:

- صدرت الشهادة الجديدة من جانب بنك الاستثمار القومي، ويقوم البنك الأهلي المصري بالترويج لها وتلقى الاكتتابات عبر فروعه المختلفة على مستوى الجمهورية، وتختلف عن الشهادات ذات عائد الـ 20% التي طرحتها البنوك العامة بالتزامن مع تحرير سعر صرف الجنيه، من حيث المدة والتي تصل الى سنة واحدة فقط مقارنة بـ 18 شهرا لشهادات البنوك العامة، بالإضافة إلى أن العائد عليها يصرف شهريا وليس كل 3 شهور.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد : هبة عبد الدايم**

دعم الاستثمار

- تهدف جميع الشهادات المطروحة عقب قرار البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية الى امتصاص السيولة التي تنشأ بسبب التخلي عن العملات الأجنبية وتحويلها للجنيه المصري، بسبب ارتفاع العائد من الحصيلة المتحققة من جراء تلك المعاملات، وذلك في محاولة للحد من التضخم وكبح جماح الأسعار.
- وذلك على الرغم من ترجيح بعض المحللين مؤخرا الى أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية تعتبر من أحد أكبر أسباب التضخم.
- وقد أدت زيادة أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري الى زيادة التضخم، وهو ما بدأ ينعكس بآثاره على أسعار السلع في السوق المحلي خاصة مع وجود تحركات أولية لأسعار بعض السلع خاصة الغذائية في الأسواق المحلية.
- ينبغي على السلطات النقدية في مصر تبني العمل بسياسات تستهدف الحد من التصخم، وذلك بهدف التخفيف من الضغوط على الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي، بالاضافة الى تعميق إصلاحات القطاع المالى.
- يعتبر زيادة الإنتاج هو الحل الامثل لمحاربة التضخم، وهو ما يؤدى إلى خفض التكلفة الإنتاجية وزيادة المعروض من المنتجات وبالتالى خفض الأسعار.
- كما تساهم إصلاح منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من التضخم، ونشجع في هذا السياق المبادرات التي يقوم البنك المركزي المصري لزيادة مكون المشروعات الصغيرة ضمن منظومة القطاع المصرفي، والتي يراد لها قيادة السوق في الفترة القريبة القادمة.

رأس المال للاستثمار